الأمم المتحدة

FCCC/KP/CMP/2014/3

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.: General
4 September 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

الدورة العاشرة

ليما، ١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير المتعلق باجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى بشأن زيادة الطموح في الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو

مذكرة من الأمانة

موجز

تتضمن هذه الوثيقة موجزاً لاجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى بشأن زيادة الطموح في الالتزامات بموجب بروتوكول كيوتو، المعقود في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في بون بألمانيا، بالاقتران مع دورتي الهيئتين الفرعيتين المعقودتين في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وقرر مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف)، في دورته الثامنة، عقد اجتماع مائدة مستديرة وزاري رفيع المستوى للنظر في المعلومات المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي تتعهد بالتزامات كمية بتحديد أو خفض الانبعاثات في فترة الالتزام الثانية. وركزت المناقشة على نية الأطراف زيادة طموح التزاماتها، وإمكانيات زيادة الطموح، والتقدم المحرز نحو تحقيق التزامات التخفيف الخاصة بها، وآخر التوقعات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة حتى نهاية فترة الالتزام الثانية. وناقشت الأطراف أيضاً إلحاح الإجراءات والحاجة إلى زيادة مستوى الطموح، والدروس المستفادة من تنفيذ بروتوكول كيوتو التي يمكن أن يسترشد بها فيما يتخذ مستقبلاً من إجراءات بشأن تغير المناخ على الصعيد الدولي، فضلاً عن الإجراءات والجهود الوطنية المبذولة من أجل تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية.

(A) GE.14-15610 091014 101014

1415610

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٥	٣
	ألف- معلومات أساسية	١-٣	٣
	باء - الولاية	٤	٤
	جيم- الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو	٥	٤
ثانياً -	مداولات اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى	٦-١٣	٤
ثالثاً -	القضايا الرئيسية التي سلط عليها الضوء خلال المناقشات	١٤-٧٥	٦
	ألف- ملاحظات افتتاحية	١٤-١٧	٦
	باء - معلومات محدثة عن تنفيذ بروتوكول كيوتو وتعديل الدوحة	١٨-٣١	٦
	جيم- مناقشة عامة	٣٢-٧٥	٩

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

١- اعتمد مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، في دورته الثامنة، تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو[١] الذي حدد فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو. ووفقاً لتعديل الدوحة، ينبغي للأطراف المدرجة في المرفق الأول التي لديها التزامات في فترة الالتزام الثانية أن تسعى إلى خفض انبعاثاتها مجتمعة إلى ١٨ في المائة على الأقل دون مستويات عام ١٩٩٠.

٢- وإذ لاحظ مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف الحاجة الملحة إلى زيادة مستوى طموح أهداف التخفيف، طلب[٢] إلى كل طرف مدرج في المرفق الأول لديه التزامات كمية بالحد من الانبعاثات وخفضها في فترة الالتزام الثانية أن يقدم، بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، معلومات بشأن ما يلي:

(أ) نيته رفع مستوى طموح التزاماته، بما يشمل التقدم المحرز صوب الوفاء بالتزامه الكمي بالحد من الانبعاثات وخفضها؛

(ب) وأحدث التوقعات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة حتى نهاية فترة الالتزام الثانية؛

(ج) وإمكانيات رفع مستوى الطموح.

٣- وقد وردت أربعة تقارير[٣] على الأمانة: من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وآيسلندا، وأستراليا، وليختنشتاين، والنرويج. وكان من المقرر النظر في هذه التقارير أثناء اجتماع مائدة مستديرة وزاري رفيع المستوى يُعقد خلال فترة الدورات الأولى لعام ٢٠١٤[٤]. وقد عقد اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في بون بألمانيا، بالاقتران مع دورتي الهيئتين الفرعيتين المعقودتين في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

---

(١) المقرر ١/م أإ-٨.

(٢) المقرر ١/م أإ-٨، الفقرة ٩.

(٣) يمكن الاطلاع عليها في العنوان التالي: <http://www4.unfccc.int/submissions/SitePages/sessions.aspx?showOnlyCurrentCalls=1&populateData=1&expectedsubmissionfrom=Parties&focalBodies=CMP>.

(٤) المقرر ١/م أإ-٨، الفقرة ١٠.

باء- الولاية

٤- طلب مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف إلى الأمانة أن تعد تقريراً عن اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى المشار إليه في الفقرة ٣ أعلاه لكي ينظر فيه في دورته العاشرة[٥].

جيم- الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

٥- ربما يود مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذا التقرير وينظر في أي إجراء ذي صلة، حسب الاقتضاء.

ثانياً- مداولات اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الرفيع المستوى

٦- تشارك في رئاسة هذه المناسبة الرفيعة المستوى رئيس الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف والدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، السيد مارسين كورولیك (بولندا)، والرئيس المعين للدورة العشرين لمؤتمر الأطراف والدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف، السيد مانويل بولغار - فيدال أوتالورا، وزير البيئة في بيرو. كما تشارك الرئيسان في رئاسة حوار وزاري رفيع المستوى أثناء الدورة بشأن منهاج ديربان للعمل المعزز[٦] عقد في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في بون.

٧- وألقى الكلمة الترحيبية في كلتا المناسبتين الوزاريتين الرئيسان، السيدة ريتا شوارتزلور - سوتر، أمينة الدولة للشؤون البرلمانية لدى الوزير الاتحادي للبيئة وحفظ الطبيعة والبناء والسلامة النووية بألمانيا، والسيدة كريستيانا فيغوريز، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٨- وبناء على طلب السيد كورولیك، قدم ممثل عن الأمانة عرضاً عن حالة تنفيذ بروتوكول كيوتو وتعديل الدوحة المدخل عليه. وحرص العرض على تقديم سياق لمناقشات المائدة المستديرة بتلخيص التقارير الواردة وتقديم صورة عن حالة التصديق على تعديل الدوحة.

---

(٥) كما في الحاشية ٤ أعلاه.

(٦) يمكن الاطلاع على موجز استنتاجات رئيسي الحوار في العنوان التالي: <http://unfccc.int/files/meetings/bonn_jun_2014/in-session/application/pdf/140610_dp_ministerial_summary_final.pdf>. ويمكن الاطلاع أيضاً على البث الشبكي لكلتا المناسبتين الوزاريتين رفيعتي المستوى في العنوان التالي: <http://unfccc.int/meetings/bonn_jun_2014/items/8186.php>.

٩- وتحضيراً لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى، أصدر السيد كورولیك مذكرة إعلامية[٧] عن الموضوع واقترح ما يلي من الأسئلة لمساعدة الأطراف على التحضير لهذه المناسبة وتركيز المناقشة:

(أ) ما هي حالة تنفيذ تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو؟ وكيف يمكن زيادة طموح التزامات التخفيف في فترة الالتزام الثانية لبروتوكول كيوتو؟ وما هي السياسات والتدابير التي اتخذت أو يعتزم اتخاذها في هذا الصدد؟

(ب) ما هي حالة التصديق على تعديل الدوحة؟ وكيف يمكن تسريع دخول التعديل حيز النفاذ؟

(ج) ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تنفيذ بروتوكول كيوتو من أجل زيادة مستوى الطموح في أهداف التخفيف؟

(د) كيف يمكن الجمع، استناداً إلى الدروس المستفادة، بين إجراءات التخفيف المحلية والتخفيف بالاستعانة بالآليات الدولية القائمة على السوق، من أجل تيسير خفض الانبعاثات العالمية على نحو أفضل في المستقبل؟

١٠- وأدلى الوزراء ببيانات في البداية، تبعهم رؤساء الوفود، ثم ممثلو المنظمات المشاركة بصفة مراقب.

١١- وشجع الرئيسان مشاركة المجتمع المدني خلال اجتماع المائدة المستديرة. ووجهت الدعوة إلى مختلف الدوائر المستهدفة لتناول السؤال التالي في مداخلاتهم: ما هي الإجراءات التي يمكن للمجتمع المدني اتخاذها من أجل مساعدة الحكومات على زيادة طموح أهداف التخفيف في إطار بروتوكول كيوتو؟

١٢- وتناوب على الكلمة خلال اجتماع المائدة المستديرة أربعون طرفاً ممثلاً على المستوى الوزاري أو على مستوى كبار المسؤولين، بما في ذلك متكلمون نيابة عن ثلاثة من أفرقة التفاوض. وإضافة إلى ذلك، أُدلي ببيانات باسم ست منظمات مشاركة بصفة مراقب.

١٣- واختتم الرئيسان اجتماع المائدة المستديرة بشكر جميع المشاركين على إسهاماتهم البناءة ومشاركتهم الفعالة. ولخصا النقاط الرئيسية التي تمخضت عنها المناقشة، وطلبا إلى الأمانة أن تتيح موجز استنتاجاتهما على الموقع الشبكي للاتفاقية[٨]. وأُبلغ المشاركون بأن الأمانة ستعد تقريراً أكثر تفصيلاً لكي يُنظر فيه في الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف.

---

(٧) يمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي:
<http://unfccc.int/files/meetings/bonn_jun_2014/application/pdf/140514_kp_ministerial_infnote.pdf>.

(٨) يمكن الاطلاع على موجز استنتاجات الرئيسين من العنوان التالي:
<http://unfccc.int/files/meetings/bonn_jun_2014/in-session/application/pdf/140610_kp_ministerial_summary_final.pdf>.

ثالثاً- القضايا الرئيسية التي سلط عليها الضوء خلال المناقشات

ألف- ملاحظات افتتاحية

١٤- سلط كورولیك الضوء على النتائج العلمية التي توصلت إليها مؤخراً الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وأشار إلى أن هناك أدلة على أن فترة الالتزام الأولى بموجب بروتوكول كيوتو قد حققت تخفيضات هامة في الانبعاثات وأنه يمكن الاسترشاد بالدروس المستفادة من تنفيذ البروتوكول في عملية بناء اتفاق جديد بل وأكثر فعالية للمستقبل.

١٥- وأشار مانويل بولغار - فيدال أوتالورا إلى أن تحقيق أهداف بروتوكول كيوتو شرط أساسي ي لأي اتفاق بشأن المناخ في المستقبل. وستبرهن الأطراف، من خلال الوفاء بالتزاماتها، عن الروح القيادية والإرادة السياسية. كما أشار إلى أن تنفيذ البروتوكول يوفر دروساً يمكن أن تعزز العمل الجماعي نحو نظام المستقبل. وكرر تأكيد التزام حكومة بيرو بهذه العملية.

١٦- وأشارت شوارتزلور - سوتر إلى أن الحضور الوزاري خلال دورتي الهيئتين الفرعيتين يدل على أن صناع القرار ملتزمون بالتصدي لتحدي تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، ذكرت أن المناسبات رفيعة المستوى فرصة للوزراء وكبار المسؤولين لتقديم التوجيه وبناء الثقة والاقتناع بالعملية.

١٧- واعترفت فيغوريز بالروح القيادية والالتزام اللذين أبداهما الوزراء المشاركون في المناسبتين وحثتهم على إعطاء رؤية سياسية نقدية وتركيز عمل المفاوضين. وأبرزت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بصورة عاجلة وسريعة وشجعت الأطراف على التصديق على تعديل الدوحة. ولم يكن الوديع قد تلقى وقتها إلا ١٠ صكوك قبول من أصل ١٤٤ لازمة لدخوله حيز النفاذ.

باء- معلومات محدثة عن تنفيذ بروتوكول كيوتو وتعديل الدوحة

١- مقدمة

١٨- قدمت الأمانة معلومات محدثة عن تنفيذ بروتوكول كيوتو وتعديل الدوحة. وتضمنت المعلومات المحدثة لمحة عامة عن أربعة تقارير واردة من كل من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وآيسلندا، وأستراليا، وليختنشتاين، والنرويج، وتحليلاً موجزاً لبيانات الانبعاثات التي تلقتها الأمانة ومعلومات محدثة عن حالة التصديق على تعديل الدوحة. وتضمن العرض الذي قدمته الأمانة[٩] موجزاً للمعلومات المحدثة، الواردة في الفقرات من ١٩ إلى ٣١ أدناه، التي تستند إلى المعلومات المستمدة من تلك التقارير الأربعة.

(٩) يمكن الاطلاع عليه في العنوان التالي:
<http://unfccc.int/files/meetings/bonn_jun_2014/application/pdf/4_june_kp_round_table_final.pdf>.

٢- التقدم المحرز نحو تحقيق التزامات كمية بالحد من الانبعاثات وخفضها

١٩- سيتجاوز ما يحققه الاتحاد الأوروبي، استناداً إلى تقريره باسم دوله الأعضاء وآيسلندا، هدف خفض الانبعاثات المحدد لفترة الالتزام الأولى، ويتوقع أن يتجاوز إنجاز الهدف المحدد لفترة الالتزام الثانية. وتظهر بيانات أولية أن متوسط الانبعاثات السنوية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ هو ١٨,٨ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠.

٢٠- وتحرز أستراليا تقدماً نحو تحويل اقتصادها إلى اقتصاد خال من الكربون، مع انخفاض حدة الانبعاثات على نطاق الاقتصاد بنسبة تقارب ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وما فتئت السياسات العامة المحلية تكتسي أهمية في المساعدة على تحقيق هذه النتيجة، بما في ذلك عن طريق تيسير فرص الخفض في قطاع الأراضي، وتنظيم معايير الأجهزة والبناء، وخطط كفاءة استخدام الطاقة على الصعيد دون الوطني.

٢١- وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٢، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليختنشتاين بحوالي ١٤٠ في المائة وزاد عدد سكانها بنحو ٢٥ في المائة. وفي الوقت نفسه، فصلت ليختنشتاين نموها الاقتصادي عن انبعاثات غازات الدفيئة. وتوجد انبعاثات ليختنشتاين حالياً دون مستويات عام ١٩٩٠، بالرغم من نمو اقتصادها وزيادة عدد سكانها.

٢٢- واختارت النرويج طوعاً أن تفوق إنجازاتها الهدف المحدد لها لفترة الالتزام الأولى بنسبة ١٠ في المائة، أي ما يعادل ٥ ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة. ولن تستخدم النرويج وحدات الإزالة ذات الصلة بإدارة الغابات بموجب الفقرة ٤ من المادة ٣ من بروتوكول كيوتو من أجل الامتثال في فترة الالتزام الأولى، وهو ما سيؤدي إلى إنجاز إضافي فوق المطلوب. وستحقق النرويج الهدف المحدد لها في فترة الالتزام الثانية دون مشتريات حكومية لوحدات بروتوكول كيوتو، في حين يتوقع أن يساهم الشراء المعتزم لهذه الوحدات في تجاوز الإنجاز المحدد لفترة الالتزام الثانية بنسبة ١٠ في المائة.

٣- أحدث التوقعات

٢٣- يتوقع الاتحاد الأوروبي، استناداً إلى تقريره باسم دوله الأعضاء وآيسلندا، أن يكون مجموع انبعاثاته عام ٢٠٢٠ دون مستويات سنة الأساس بنسبة ٢٤,٥ في المائة. وهو ما يوحي بأن المجموع المحتمل لتجاوز الإنجازات المتوقعة لفترتي الالتزام الأولى والثانية، مقارنة مع الأهداف المحددة في إطار بروتوكول كيوتو، سيصل إلى حوالي ٥,٥ مليارات طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، يتوقع أن تتراكم حوالي ٤,٢ مليارات طن منها في الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، وسينضاف إليها ١,٣ مليار طن آخر في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٠.

٢٤- وتشير التوقعات التي أعدت عام ٢٠١٣ إلى أن انبعاثات أستراليا ستبلغ ٦٨٥ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠٢٠ في غياب تدابير سياساتية من قبيل صندوق الحد من الانبعاثات، لكن على أن تؤخذ في الاعتبار التدابير الموجودة سابقاً من قبيل برامج

كفاءة استخدام الطاقة والتشريعات الموجهة للطاقة المتجددة. ويتوقع أن تنمو انبعاثات أستراليا في ظل "بقاء الأمور على حالها" بمتوسط ٢ في المائة في السنة حتى عام ٢٠٢٠، بسبب نمو السكان والاقتصاد. وهو ما يبرز حجم الجهود التي يتعين على أستراليا بذلها لتحقيق الهدف المتمثل في خفض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٢٠ بنسبة ٥ في المائة دون مستويات عام ٢٠٠٠.

٢٥- وبالنسبة لليختنشتاين، يؤدي 'السيناريو المصحوب بتدابير' - الذي يأخذ في الاعتبار تدابير من قبيل تحقيق الاستقرار في استهلاك الطاقة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون - إلى انبعاثات متوقعة من حوالي ١٩٤ ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون عام ٢٠٢٠. وهو ما يعادل خفضاً بنسبة ١٥ في المائة في الانبعاثات مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠.

٢٦- ويتوقع أن يظل مجموع انبعاثات غازات الدفيئة عدا استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة بالنسبة للنرويج مستقراً نسبياً في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠، قبل أن يتراجع إلى حد ما بحلول عام ٢٠٣٠. وتأخذ هذه التوقعات في الاعتبار توقع ارتفاع الانبعاثات من صناعة النفط لبعض السنوات، قبل أن تتراجع حوالي عام ٢٠٣٠. وقد تراجعت حدة انبعاثات الاقتصاد النرويجي بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وقد كان التراجع في اقتصاد البر الرئيسي بنسبة ٥٠ في المائة. ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه: إذ يتوقع تراجع حدة انبعاثات اقتصاد البر الرئيسي بنسبة ٤٠ في المائة أخرى في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٣٠.

٤- إمكانيات زيادة الطموح

٢٧- لا يزال الاتحاد الأوروبي، استناداً إلى تقريره باسم دوله الأعضاء وآيسلندا، ملتزماً بتنفيذ سياسات من شأنها أن تساعد على تجاوز الانجازات المتوقعة في مجال خفض الانبعاثات في فترة الالتزام الثانية بصورة كبيرة وبالتالي المساهمة في سد فجوة الطموح. وأكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وآيسلندا أنهم لا يزالون مهتمين باستكشاف الخيارات المتعلقة بزيادة مستوى طموح فترة ما قبل عام ٢٠٢٠ بالنسبة لجميع الأطراف في إطار الفريق العامل المخصص المعني بمنهاج ديربان للعمل المعزز (الفريق العامل المخصص). وأكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وآيسلندا عرضهم المشروط بالانتقال إلى نسبة خفض انبعاثات تصل إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، شريطة أن تلتزم البلدان المتقدمة الأخرى بخفض مماثل للانبعاثات وأن تساهم البلدان النامية مساهمة مناسبة حسب مسؤولياتها وقدرات كل منها.

٢٨- وقد التزمت أستراليا باستعراض أهدافها الدولية عام ٢٠١٥. وسينظر الاستعراض في أهداف أستراليا في مجال خفض الانبعاثات على الصعيد الدولي في سياق المفاوضات بشأن إبرام اتفاق عالمي جديد بشأن تغير المناخ من شأنه أن يسري على جميع البلدان اعتباراً من

عام ٢٠٢٠. وسيركز على مدى اتخاذ بلدان أخرى، بما فيها الاقتصادات الرئيسية والشركاء التجاريون الرئيسيون لأستراليا، لإجراءات حقيقية وقابلة للمقارنة لخفض الانبعاثات.

٢٩- وفي الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و٢٠٢٠، تعتزم ليختنشتاين تنفيذ مزيد من التدابير، يقدر أن تفضي إلى خفضٍ قدره ١٨٣ ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون التي تحتاجها لكي تفي بالتزامها.

٣٠- وفي عام ٢٠١٢، جرى التوصل إلى اتفاق واسع النطاق بين معظم الأحزاب السياسية في البرلمان النرويجي بشأن السياسة العامة للمناخ، وتعزيز أهداف النرويج في مجال المناخ، وذلك بهدف خفض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠، إذا كان أمكن أن يسهم هذا الأمر في تحقيق توافق آراء بشأن اتفاق طموح في مجال المناخ من شأنه أن يجعل البلدان التي لها أعلى مستويات الانبعاثات توافق على التزامات محددة بخفض الانبعاثات.

٥- حالة التصديق على تعديل الدوحة

٣١- أُشير في العرض العام الذي قدمته الأمانة بشأن الاستعراض إلى أنه لم تكن قد وردت على الوديع، وقت اجتماع المائدة المستديرة، إلا ١٠ صكوك قبول بتعديل الدوحة، مما يعني أنه لا يزال يلزم ١٣٤ صكاً آخر لدخول التعديل حيز النفاذ.

جيم- مناقشة عامة

١- إلحاح الإجراءات والحاجة إلى زيادة مستوى الطموح

٣٢- استشهد العديد من المشاركين بما توصلت إليه مؤخراً الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ باعتباره تأكيداً لعدم كفاية جهود خفض الانبعاثات المبذولة حالياً ولكونها لن تفلح في إبقاء ارتفاع درجات الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين.

٣٣- وقدم المتكلمون، ولا سيما من الأطراف المعرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ، في معرض تسليطهم الضوء على زيادة الظواهر الجوية البالغة الشدة في السنوات الأخيرة، أمثلة على كيفية تأثر تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية فعلاً جراء آثار تغير المناخ.

٣٤- واعترف الوزراء وكبار المسؤولين بأنه لا يمكن تحقيق مستوى خفض الانبعاثات اللازم لتثبيت استقرار درجة الحرارة العالمية عن طريق بروتوكول كيوتو لوحده. وشجعت العديد من المداخلات الأطراف المدرجة في المرفق الأول غير المشاركة في فترة الالتزام الثانية على أن تحدد أهدافاً مماثلة لخفض الانبعاثات والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على اتخاذ إجراءات بما يتماشى وقدراتها. كما سلط الوزراء وكبار المسؤولين الضوء على العلاقة الواضحة بين القضايا قيد المناقشة والمفاوضات الجارية في إطار الفريق العامل المخصص.

٣٥- وجرى التأكيد مجدداً على أهمية وجود إرادة سياسية قوية وواضحة. وطلب إلى الوزراء زيادة الزخم السياسي من أجل التوصل إلى اتفاق قوي وفعلي عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، اعتُبر مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي ينظمه الأمين العام في أيلول/سبتمبر فرصة أخرى لمشاركة سياسية أقوى ومكاناً يمكن فيه لرؤساء الدول والحكومات أن يعلنوا عزمهم التعهد بالتزامات أكثر طموحاً.

٢- حالة التصديق على تعديل الدوحة لبروتوكول كيوتو

٣٦- أقر المشاركون بأن اعتماد تعديل الدوحة شكل خطوة أساسية في التصدي لتغير المناخ، وأعربوا عن موافقتهم بأن هناك حاجة ملحة حالياً للتصديق عليه لضمان دخوله حيز النفاذ.

٣٧- وأبلغ العديد من الوزراء وكبار المسؤولين الاجتماع بأن الاستعدادات جارية على الصعيد الوطني لكي يتسنى لبلدانهم التصديق على التعديل في أقرب وقت ممكن. وذكر بعض المشاركين أنهم سيقدمون صكوك القبول الخاصة بهم في بداية عام ٢٠١٥، بمجرد الاعتماد الرسمي للقواعد التنفيذية لفترة الالتزام الثانية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ليما، بيرو، في حين أشار آخرون إلى أن تصديقاتهم تتوقف على مدى إظهار البلدان المتقدمة لروح القيادة بتنفيذها لالتزاماتها وما حددته من أهداف.

٣- التقدم المحرز نحو تحقيق التزامات كمية بالحد من الانبعاثات وخفضها

٣٨- أكدت البلدان الأطراف في بروتوكول كيوتو التي لها التزامات في فترة الالتزام الثانية والتي أدلت ببيانات أثناء اجتماع المائدة المستديرة أنها لا تزال ملتزمة التزاماً راسخاً بأهدافها خفض الانبعاثات في فترة الالتزام الثانية. وأشارت أيضاً إلى أنها ما فتئت تنفذ تدابير ترمي إلى تحقيق التخفيضات اللازمة حتى قبل تصديق الرسمي. وأشارت إلى أنها بشكل عام على المسار الصحيح نحو خفض انبعاثاتها بما يتماشى والتزاماتها. وذكر العديد من الوزراء وكبار المسؤولين أن الانبعاثات الحالية أدنى، أو أدنى بكثير أحياناً، من التخفيضات المستهدفة لفترة الالتزام الأولى. وأشير كذلك إلى أنه، بالرغم من أن التوقعات الحالية تشير إلى تجاوز إنجاز الالتزامات المتوقعة، يجري التخطيط لتدابير إضافية أو تنفيذها، وهو ما قد يضيف إلى التجاوز المتوقع للإنجازات.

٣٩- واعترف متكلمون من أطراف غير مدرجة في المرفق الأول بجهود الأطراف المدرجة في المرفق الأول المشاركة في فترة الالتزام الثانية، لكنهم شجعوها على زيادة طموح التزاماتها، ولا سيما في ضوء التوقعات التي تشير إلى تجاوز الإنجاز المتوقع. واعتبرت هذه الوفود أن توقعات تجاوز الإنجازات بشكل كبير تعني ضمناً أن طموح الالتزامات الحالية متدن. كما تساءلوا عن سبب عدم تعهد هذه الأطراف رسمياً بالتزامات أكثر طموحاً إذا كان واضحاً سلفاً أن ما تنجزه سيتجاوز الالتزامات الحالية.

٤٠- بيد أن بعض الأطراف المدرجة في المرفق الأول أكدت أن تحقيق الالتزامات وربما تجاوزها لم يكن أمراً سهلاً وتطلب تدابير صارمة حتى مع الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد، أوضح عدة متكلمين أن مستويات خفض الانبعاثات التي تم تحقيقها سلفاً قد حصلت من خلال الفصل الناجح للانبعاثات عن النمو الاقتصادي.

٤١- وسلط العديد من المشاركين الضوء على الكيفية التي أمكن بها لبعض البلدان خفض الانبعاثات وفي الوقت نفسه استمرار نمو اقتصاداتها، موضحين أن التنمية المستدامة والنمو والقضاء على الفقر كلها ممكنة دون زيادة الانبعاثات وأن النمو الاقتصادي والازدهار يمكن أن تدعمهما وتُنشطهما الجهود الطموحة لخفض الانبعاثات.

٤٢- واقتُرح على الأمانة تجميع المعلومات المقدمة من الأطراف وفقاً للفقرة ٩ من المقرر ١/م أإ-٨، ووُجهت دعوة إلى من لم يقدموا معلومات إلى فعل ذلك من أجل هذا الغرض. وأُشير إلى أن من شأن هذا التجميع أن يكون أداة مفيدة في تحديد فجوة الطموح المتبقية.

٤- أحدث التوقعات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة حتى نهاية فترة الالتزام الثانية

٤٣- ذكر بعض المشاركين أن انبعاثات بلدانهم المتوقعة للعام ٢٠٢٠ أقل مما هو مطلوب، وهو يعني ضمناً تجاوزا للإنجاز المتوقع. وكان من بين الأسباب التي سيقت تعليلاً لهذا الخفض في الانبعاثات المتوقعة تنفيذ سياسات خفضت كثافة استخدام الصناعات للطاقة، وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة في المباني، وتشجيع زيادة الممارسات والتكنولوجيات السليمة بيئياً.

٤٤- ولم يدخل المتكلمون في التفاصيل التقنية الخاصة المتعلقة بتوقعات الانبعاثات خلال المناقشة، وإنما أحالوا إلى المعلومات المتاحة في التقارير الأربعة المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول وفقاً للمقرر ١/م أإ-٨.

٥- إمكانيات زيادة الطموح

٤٥- اعتُرف بآلية زيادة الطموح المنشأة بموجب بروتوكول كيوتو التي أطلقت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدوحة، قطر، باعتبارها عنصراً حاسماً من عناصر التسوية السياسية التي توصِّل إليها هناك. وفي ضوء التقارير الأخيرة للهيئة الحكومية الدولية، أقر المشاركون بأن قرارات رفع مستوى الطموح لا تقبل التأخير إلى ما بعد عام ٢٠٢٠.

٤٦- وأعرب متكلمون من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن خيبة أملهم من عدم إفصاح الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي لديها التزامات في فترة الالتزام الثانية بموجب بروتوكول كيوتو صراحة عن عزمها زيادة طموحها في فترة الالتزام الثانية. وذكر بعض المتكلمين من الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول أن من شأن زيادة الطموح في إطار البروتوكول أن يلعب دوراً أساسياً في بناء الثقة، وهو أمر هام لتيسير العمل الجماعي العالمي.

٤٧- ومن بين المقترحات المتعلقة بكيفية تحقيق زيادة الطموح هناك اتخاذ إجراءات تخفيف محلية تمكينية من خلال آليات دولية قائمة على السوق وذلك من أجل تيسير تحقيق تخفيضات في الانبعاثات العالمية في المستقبل، وإيجاد مبادرات تعاونية دولية لزيادة الطموح في فترة ما قبل عام ٢٠٢٠.

٤٨- وأشار بعض المشاركين إلى أنه لا ينبغي النظر إلى الآليات الدولية القائمة على السوق كما لو كانت الخيار الوحيد وأنه ينبغي أن تكون هناك قيود على استخدامها. وأُشير أيضاً إلى أن إجراء المزيد من المناقشات بشأن استخدام مبادرات تعاونية دولية يمكن أن يكون مفيداً.

٤٩- وأشار بعض المشاركين إلى أن الأطراف المدرجة في المرفق الأول عرضت أن تزيد مستوى طموحها رهناً بشروط معينة. ومن بين الشروط المذكورة التزام أطراف أخرى مدرجة في المرفق الأول بتحقيق تخفيضات مماثلة للانبعاثات وتقديم البلدان النامية تبرعات كافية بما يتفق ومسؤوليات وقدرات كل منها. ودعا بعض المتكلمين إلى إزالة مثل هذه الشروط.

٥٠- وسلط العديد من المشاركين الضوء على أن إحدى نقاط الضعف الرئيسية في بروتوكول كيوتو هي الافتقار إلى مشاركة واسعة. وأُشير إلى أن المشاركة الأوسع نطاقاً أمر بالغ الأهمية في التصدي الفعال لتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أُشير إلى أنه ينبغي التركيز على زيادة العمل الجماعي. وذكر بعض المتكلمين أنه من الأجدى معالجة مسألة زيادة مستوى طموح أهداف التخفيف في إطار المفاوضات الجارية للفريق العامل المخصص، حيث تشارك جميع الأطراف.

٥١- وأشير أيضاً إلى أن العديد من الأطراف لم تقدم بعد تعهدات التخفيف الخاصة بها للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠ وأنه لا يزال هناك افتقار إلى الوضوح بشأن الشروط الأساسية لتقديم التعهدات في إطار اتفاقات كانكون.

٥٢- وشجع المشاركون بكل قوة عملاً جماعياً يمكن من التصدي بفعالية للتحدي العالمي المتمثل في تغير المناخ. وذكَّر بعض الوزراء وكبار المسؤولين المشاركين بأن المساهمات في الجهود العالمية الرامية إلى خفض الانبعاثات ينبغي أن تكون متسقة مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان وفقاً لقدرات كل منها. وفي هذا الصدد، شُجعت الأطراف التي لديها القدرة على تقديم المساعدة على تقديمها إلى الأطراف الأقل نمواً والفقيرة عن طريق توفير التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تيسير إجراءات التخفيف والتكيف على حد سواء.

٦- الدروس المستفادة من تنفيذ بروتوكول كيوتو

٥٣- اعترف الوزراء وكبار المسؤولين بأن بروتوكول كيوتو مثل خطوة هامة في النظام المناخي وقت اعتماده. وذكروا أن قواعد وآليات البروتوكول وضعت معياراً للجهود الدولية الرامية إلى قياس وحساب الانبعاثات، وأنشأت أولى أسواق الكربون في العالم، وهو ما أظهر

أن الفرص الاقتصادية يمكن أن تسير جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى خفض الانبعاثات، واستحث اتخاذ إجراءات مبكرة في البلدان النامية عن طريق آلية التنمية النظيفة (الآلية)، وحفز مجموعة واسعة النطاق من السياسات الوطنية.

٥٤- وأشار بعض المتكلمين إلى أن بروتوكول كيوتو قد أظهر، بالرغم من ريادته، أن عدم وجود إرادة سياسية كافية مقروناً بضعف آليات الامتثال يؤدي إلى نظام ضعيف من حيث إلزامه القانوني. ولذا يرى مشاركون بأن هناك فرصة سانحة لضمان اشتمال الاتفاق الجديد، قيد الصياغة حالياً، على الجوانب الإيجابية للبروتوكول وتقويته لنقاط ضعفه.

٥٥- وأقر مشاركون بأن الطابع الملزم قانوناً للبروتوكول أمر بالغ الأهمية، لأنه أرسى أساساً دولياً متيناً يمكن أن تبنى عليه الإجراءات الوطنية. وإضافة إلى ذلك، سلطوا الضوء على الأنظمة المفيدة والمتينة بيئياً التي أنشأها البروتوكول، بما في ذلك أنظمة قياس الانبعاثات والإبلاغ عنها والتحقق منها، وآليات المرونة.

٥٦- وسلم عدة متكلمين بأن آليات المرونة تمثل أحد منجزات البروتوكول. وأشار العديد من الوزراء وكبار المسؤولين الذين يمثلون الأطراف المدرجة في المرفق الأول إلى أن هذه الآليات مكنتهم من اتخاذ المزيد من الإجراءات الطموحة. ولعل إحدى المزايا الرئيسية لهذه الآليات حسب رأيهم قدرتها على إشراك القطاع الخاص والتمويل الخاص في ممارسات مبتكرة موجهة نحو النتائج بطريقة تعجز عنها في بعض الأحيان آليات أخرى للسياسة العامة. وفي هذا الصدد، ذُكرت بصفة خاصة آلية التنمية النظيفة التي اعتبرت مثالاً للكيفية التي يمكن بها للتعاون أن يشجع على زيادة الطموح.

٥٧- وأعرب العديد من المتكلمين الذين يمثلون أطرافاً غير مدرجة في المرفق الأول عن القلق بشأن مستقبل آلية التنمية النظيفة في غياب أهداف قوية لفترة الالتزام الثانية، وهو ما يقلل من الدعم المقدم لإجراءات التخفيف في البلدان النامية في المستقبل. كما أعرب مشاركون من الأطراف المعرضة للتأثر بشكل خاص بآثار تغير المناخ عن القلق من أن تجديد موارد صندوق التكيف قد يتعرض للخطر في غياب آلية التنمية النظيفة، المصدر الرئيسي لتجديد موارده حالياً.

٥٨- وبالرغم من أن آلية التنمية النظيفة اعتبرت إحدى نقاط قوة بروتوكول كيوتو، فقد سلط العديد من المتكلمين الضوء أيضاً على تحديات طول المدة اللازمة لإعداد المشاريع وتسجيلها. وكان ثمة شعور بأن مواصلة التقدم تقتضي أخذ هذه المسائل في الاعتبار ومعالجتها.

٥٩- واعتُبر أن ثمة نقطة قوة أخرى في بروتوكول كيوتو هي وضع إجراءات قياس الانبعاثات وعمليات الإزالة والإبلاغ عنها والتحقق منها، وإنشاء قواعد امتثال ترمي إلى المحافظة على السلامة البيئية.

٦٠- وتم التسليم بقيمة نظام المحاسبة بموجب بروتوكول كيوتو. وذُكر أن النظام يتيح للأطراف التوصل إلى فهم أفضل لحصتها من الانبعاثات واتجاهات الانبعاثات في مختلف القطاعات. وهذا ييسر تحسين التنبؤ بالانبعاثات ويمكن بالتالي من زيادة القدرة على تقديم تعهدات واقعية.

٦١- وأظهرت الخبرة في تنفيذ القواعد المحاسبية لبروتوكول كيوتو أهمية وتعقيد القواعد المتصلة بالانبعاثات وعمليات الإزالة الناشئة عن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي. وأشار المشاركون إلى أنه سيتعين لذلك أن تُحدد، بحلول موعد مؤتمر ليما، الكيفية التي ستدمج بها هذه القواعد في العمليات المتصلة بالمساهمات المعتزمة التي يبت فيها وطنياً.

٦٢- وأشار عدة متكلمين إلى أن البلدان المتقدمة كانت، عند اعتماد بروتوكول كيوتو في التسعينات من القرن الماضي، مسؤولة عن معظم الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، لكن الوضع تغير منذ ذلك الحين. وفي هذا الصدد، أُشيرَ إلى الحاجة إلى اشتمال اتفاق المناخ الجديد على عملية هامة لاستعراض التقدم الإجمالي المحرز، عملية يمكنها أن تقترح إجراءات استناداً إلى الظروف المتغيرة وأن تكيف مستوى الطموح حسب الحاجة.

٦٣- وذكر بعض المتكلمين أن عمليات الاستعراض ليست جميعها فعالة، مشيرين إلى مثال العملية الجارية لاستعراض مستوى الطموح في فترة الالتزام الثانية، حيث لا تبدو زيادة الالتزامات وشيكة. وفي رأي هؤلاء، من الأفضل أن تكون هناك فترات التزام قصيرة بالاقتران مع استعراض قوي ملزم قانوناً للحيلولة دون التقيد بمستويات طموح خفيضة.

٦٤- وأشار عدة مشاركين إلى أن المشاركة المحدودة في بروتوكول كيوتو، بل والعدد المحدود بصورة أكبر للأطراف المدرجة في المرفق الأول التي قررت التعهد بالتزامات في فترة الالتزام الثانية، تقلل التأثير الذي يمكن أن يترتب عن بروتوكول كيوتو في مستويات الانبعاثات العالمية. ولذلك، أشار هؤلاء المشاركون إلى أن المشاركة الواسعة النطاق أمر أساسي إذا كان لتخفيضات الانبعاثات المطلوبة أن تحقق التصدي الملائم لتحدي تغير المناخ.

٧- تطبيق الدروس المستفادة

٦٥- سلم الوزراء وكبار المسؤولين بأن الدروس المستفادة من تنفيذ بروتوكول كيوتو ذات صلة وثيقة بعملية التفاوض الجارية في إطار منهاج ديربان للعمل المعزز. وأشير إلى قيمة الإطار القانوني للبروتوكول في توفير اليقين اللازم والمساءلة الواضحة.

٦٦- وهي تشمل الآليات القائمة على السوق، والتي يمكن أن تساعد في رفع مستوى الطموح وفي الوقت نفسه زيادة فعالية تدابير خفض الانبعاثات من حيث التكلفة. وكان ثمة تأييد واسع النطاق للاستفادة من هذه التجربة واستكشاف آلية تصميم للاتفاق العالمي الجديد يمكنها أن توفر حوافز للارتفاع بمستوى الطموح. وفي هذا الصدد، اعتبر البعض

آليات بروتوكول كيوتو، وإطار النهج المختلفة، والآلية الجديدة القائمة على السوق، والنُّهج غير القائمة على السوق قضايا هامة بالنسبة لاتفاق عام ٢٠١٥.

٦٧- وأوصي بإصلاح آلية التنمية النظيفة لتشمل تركيزاً على صافي فوائد التخفيف الذي ينتظر تحققه من أنشطة آلية التنمية النظيفة بدل التركيز الحالي حصراً على توفير فرص للتعويض عن الانبعاثات. ولذلك أُشير إلى أن من شأن ظهور آلية تنمية نظيفة معدَّلة، مصممة لتنتظم بسلاسة في اتفاق عام ٢٠١٥ إلى جانب الآليات الجديدة، أن يمكِّن من زيادة استثمارات القطاع الخاص التي يمكن أن تيسر خفض الانبعاثات في الفترة ما قبل عام ٢٠٢٠.

٦٨- وبالرغم من أن آليات السوق اعتُبرت عناصر هامة في البروتوكول، أشار بعض المتكلمين إلى أن الأسواق لا تكون قادرة على النمو إلا عندما يكون هناك يقين بشأن توجه السياسة العامة وعندما تُحدَّد أهداف واضحة. وذُكر أنه، من أجل تعزيز فعالية إجراءات التخفيف المحلية والآليات القائمة على السوق، ينبغي للأطراف أن تتقيد بالقواعد والمبادئ التوجيهية التي وضعت واتفق عليها من خلال عملية الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، لأن ذلك سيعزز التنسيق والتعاون والقابلية للمقارنة في إطار هذه العملية.

٦٩- وقد أظهرت التجربة أن الآليات الدولية القائمة على السوق يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق أهداف خفض الانبعاثات الملزمة قانوناً. بيد أنه اتضح جلياً أيضاً أنه يجب ضمان السلامة البيئية عند استخدام هذه الآليات. وشدد بعض المشاركين على أنه، إذا كان يمكن ضمان السلامة البيئية، فلا شك أن آليات السوق ستبقى عنصراً هاماً من عناصر الاتفاق في المستقبل.

٨- الإجراءات والجهود الرامية إلى تحقيق الهدف النهائي للاتفاقية

٧٠- سلط المشاركون الضوء على الجهود المبذولة في بلدانهم لدعم الهدف النهائي للاتفاقية، وقدموا قائمة بالإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني في سبيل تحقيق هذا الهدف. ولم يكتف بعض المتكلمين الذين يمثلون البلدان المتقدمة بإبراز جهودهم الوطنية، وإنما أيضاً الجهود المبذولة من أجل مساعدة البلدان النامية في تنفيذ إجراءات وطنية طموحة. وفي هذا الصدد، سُلط الضوء على الإجراءات المتخذة من خلال تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ المتعلقة منها بالتخفيف والتكيف كلتيهما.

٧١- ومن بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن الزيادات في كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة والتكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني، سلط العديد من الوزراء وكبار المسؤولين الضوء على إنشاء وظائف جديدة، وتحسين جودة الهواء، والحد من الوفيات والأمراض المتصلة بالمناخ، وزيادة النمو الاقتصادي.

٧٢- وفي هذا السياق، أكد المشاركون على الأنشطة والمبادرات الرامية إلى دعم الهدف النهائي للاتفاقية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) نظم الاتجار بانبعاثات غازات الدفيئة؛

(ب) والتشريعات التي تيسر تحقيق أهداف الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، والتصميم الإيكولوجي، ووضع العلامات الإيكولوجية، وخفض انبعاثات الغازات المفلورة؛

(ج) واللوائح المتعلقة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من المركَبات؛

(د) ومعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني؛

(هـ) وتعميم الإجراءات المتعلقة بالمناخ في السياسات الاقتصادية والمالية والمتعلقة بالعمالة؛

(و) وإنشاء وكالات لمعالجة مسائل الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة؛

(ز) والاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد الأخضر؛

(ح) والاستراتيجيات الإنمائية الخفيضة الكربون؛

(ط) ووقف تشغيل محطات الطاقة القديمة؛

(ي) واستبدال الوقود وسحب الاستثمارات من الوقود الأحفوري؛

(ك) وسياسات اقتصادية من مثل ضريبة الانبعاثات الكربونية وتمويلات خفض الانبعاثات؛

(ل) والمبادرات المتكاملة على الصعيد الدولي؛

(م) وخطط استخدام الأراضي وإدارة الغابات؛

(ن) وإلغاء فائض وحدات بروتوكول كيوتو.

٧٣- وذكر متكلمون من دوائر المجتمع المدني أنه يمكنهم لعب دور هام في الترويج لإجراءات طموحة في مجال المناخ من خلال تعزيز التعاون مع الفاعلين غير الحكوميين المعنيين، بما في ذلك المدن والأعمال التجارية والشباب والمزارعون.

٧٤- واعتبر دخول أسواق الكربون فرصة جيدة لمشاركة أصحاب المصلحة. وثمة سبيل آخر قد يكون هو وضع أهداف وغايات إقليمية ووطنية طويلة الأجل للطاقة والمناخ ووضع استراتيجيات لتحقيقها. ومن شأن ذلك أن يتيح للأعمال التجارية القدرة على التنبؤ من أجل التخطيط للاستثمارات وبالتالي تحفيز اتخاذ إجراءات في وقت مبكر في الفترة ما قبل عام ٢٠٢٠، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة خفض الانبعاثات خلال تلك الفترة. كما يمكن أن يشجع على استخدام التكنولوجيات الموجودة والجديدة في أقرب وقت.

٧٥- وكان هناك اقتراح بإجراء تبادل أكثر كثافة للمعلومات فيما بين الأطراف بشأن التدابير المتخذة، بحيث يتسنى للأطراف الاستفادة من خبرة بعضها البعض.